هبوط قطر ومسقط وأبوظبي ودبي والأردن مقابل صعود السعودية ومصر والكويت والبحرين

التباين فرض سيطرته على البورصات العربية الأسبوع الماضي

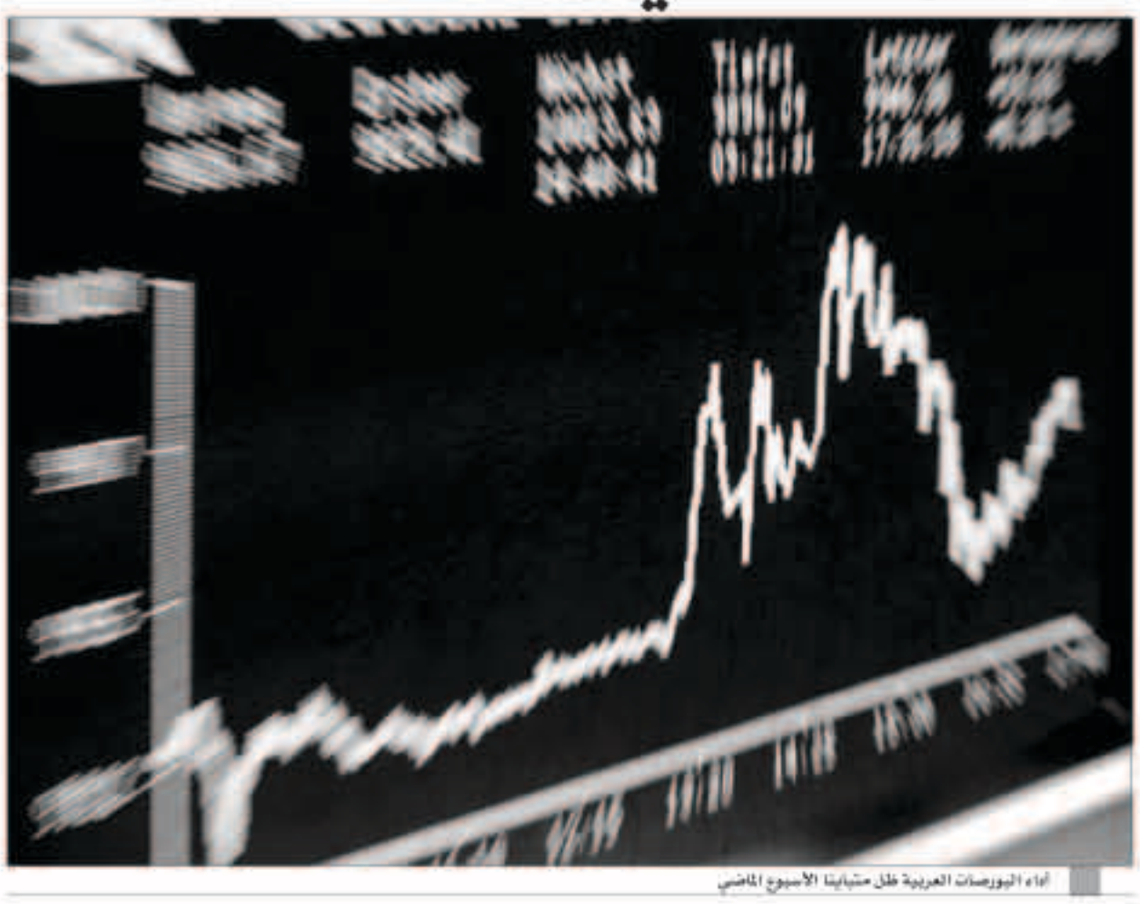
أداء البورصات العربية خلال متابعتنا الأسبوع الماضي

فرض التباين سيطرته على أداء البورصات العربية في تداولات الأسبوع الماضي، وسط غياب المحفزات وتراجع النفط الخام في الأسواق العالمية، حسبما ذكرت «الأناضول».

وقال إسلام عبدالعاطي، المحلل المالي والخبير المختص في أسواق الأسهم: «غلب التفاوت على أداء الأسهم العربية الأسبوع الماضي، ربما مع قرب انتهاء فترة الإعلان عن نتائج الأعمال بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط».

وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم أكتوبر الأسبوع الماضي، بنسبة 0.6 بالمئة، إلى 52.1 دولارا للبرميل، وفق حسابات أجرتها «الأناضول».

فيما هبطت عقود الخام الأمريكي «نايمكس» تسليم سبتمبر بنسبة 1.5 بالمائة، لتغلق عند 48.82 دولارا للبرميل.

وأضاف عبدالعاطي: «الأسبوع القادم قد تشهد ارتدادًا صعوديا لبعض الأسواق، لكن سيظل ذلك رهن ظهور أنباء جديدة وهدوء الأوضاع الجيوسياسية الملتهبة في المنطقة».

ولا تزال الأوضاع متوترة بين دول عربية من ناحية وقطر من ناحية أخرى بعد أن قطعت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع الدوحة، منذ 5 يونيو الماضي، وقررت إغلاق كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية كل على حسب حدوده مع قطر.

وجاءت بورصة قطر في صدارة الأسواق الخاسرة مع هبوط مؤشرها العام بنسبة 1.65 بالمائة إلى 9242 نقطة، مسجلا أدنى مستوياته في شهر مع تراجع القيمة السوقية بنحو 8.2 مليار ريال (2.3 مليار دولار)، بضغط تراجع أسهم 35 شركة يتصدرها «أوريدو».

وانخفضت بورصة مسقط بنسبة 1.31 بالمائة إلى 4991 نقطة وخسر رأس المال السوقي للأسهم نحو 77.05 مليون ريال (200.15 مليون دولار)، مع انخفاض أسهم القطاع الصناعي والخدمي والمالي.

وفي الإمارات، انخفضت بورصة أبوظبي بنسبة 0.98 بالمائة إلى 4550 نقطة مع هبوط أسهم قطاع البنوك بتصدرها «أبوظبي الأول» و«الاتحاد الوطني» بنحو 1.8 بالمائة و1.7 بالمائة على التوالي.

بينما تراجعت سوق دبي بنسبة 0.76 بالمائة إلى 3647 نقطة بفعل هبوط أسهم الاستثمار بتصدرها «شعاع كابيتال» بنسبة 5.3 بالمائة و«سوق دبي المالي»، الشركة التي تدير البورصة، بنسبة 2.5 بالمائة.

وحلت بورصة الأردن في ذيل القائمة بانخفاض قدره 0.72 بالمئة، إلى 2140 نقطة مع تراجع أسهم القطاع المالي بنسبة 0.59 بالمائة والخدمي بنسبة 1.56 بالمئة.

في المقابل، ارتفعت بورصة السعودية، الأكبر في العالم العربي، وزاد مؤشرها الرئيسي «تاسي» بنسبة 1.12 بالمائة إلى 7164 نقطة وربح رأس المال السوقي للأسهم نحو 15.5 مليار ريال (4.14 مليار دولار) مع ارتفاع مؤشرات 14 قطاعاً من بينها «البنوك» و«المواد الأساسية».

وصعدت بورصة مصر بدعم مشتريات الأجانب، وزاد مؤشرها الرئيسي «إيجي أكس 30»، الذي يقيس أداء النشط ثلاثين شركة، بنسبة 0.37 بالمائة إلى 13462 نقطة مع ارتفاع سهم «البنك التجاري الدولي»، صاحب الوزن النسبي الأكبر في مؤشر السوق، بنسبة 0.69 بالمائة.

وارتفعت مؤشرات بورصة الكويت الرئيسية الثلاثة، وزاد المؤشر السعري بنسبة 0.28 بالمائة إلى 6845 نقطة، بينما زاد المؤشر الوزني بنحو 1.76 بالمئة رابحًا أكثر من 7 نقاط، فيما أغلق مؤشر «كويت 15» للأسهم القيادية، مرتفعا بنسبة 1.7 بالمائة.

وأنهت بورصة البحرين الأسبوع على ارتفاع بنسبة 0.13 بالمئة إلى 1324 نقطة مع ارتفاع أسهم القطاع الصناعي والبنكي بنحو 0.95 بالمئة و0.9 بالمائة على التوالي.

فيما يلي أداء البورصات العربية، بارتفاع أسواق:

السعودية: بنسبة 1.12 بالمئة إلى 7164 نقطة.

مصر: بنسبة 0.37 بالمئة إلى 13462 نقطة.

الكويت: بنسبة 0.28 بالمئة إلى 6845 نقطة.

البحرين: بنسبة 0.13 بالمئة إلى 1324 نقطة.

فيما انخفضت أسواق:

قطر: بنسبة 1.65 بالمئة إلى 9242 نقطة.

مسقط: بنسبة 1.31 بالمئة إلى 4991 نقطة.

أبوظبي: بنسبة 0.98 بالمئة إلى 4550 نقطة.

دبي: بنسبة 0.76 بالمئة إلى 3647 نقطة.

الأردن: بنسبة 0.72 بالمئة إلى 2140 نقطة.

مصر: تقليص زمن إصدار التراخيص الصناعية لأقل من 7 أيام

طارق قابيل

قال طارق قابيل وزير التجارة والصناعة المصري أمس إن مصر قلصت زمن إصدار التراخيص الصناعية إلى أقل من سبعة أيام لفئة الترخيص بالاخطار من 600 يوم في السابق وإلى أقل من 30 يوما للترخيص المتعلق بالأنشطة عالية المخاطر على الأمن والصحة والبيئة.

وأضاف قابيل في بيان صحافي أن ذلك يأتي في إطار اللائحة التنفيذية لقانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية وذلك في خطوة تهدف لتسهيل الإجراءات على الصناع والمستثمرين.

تنفذ حكومة مصر إصلاحات اقتصادية منذ نهاية 2015 سعيا لإنعاش الاقتصاد وإعادته إلى مسار النمو شملت زيادة أسعار الطاقة والدواء وتحرير سعر الصرف وإقرار قوانين جديدة للاستثمار وتعديلات على قانون ضريبة الدخل وإقرار قانون ضريبة القيمة المضافة والموافقة مبدئيا على قانون للإفلاس.

وقال قابيل في مؤتمر صحفي عقد بالقاهرة اليوم «لو استغرق الأمر عامين لكي استخرج ترخيصا، طيب ما أروح لبلد آخر أفضل».

وأضاف أن اللائحة التنفيذية لقانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية «سيؤثر بشكل إيجابي على تصنيف مصر العالمي» في تقارير أداء الأعمال الصادرة من المؤسسات الدولية وسيقضي على البيروقراطية.

وسهلت مصر إجراءات منح التراخيص للمستثمرين حيث سمحت بالتقدم بطلب الحصول على الترخيص باليد أو إلكترونيا أو بالبريد أو عن طريق شركات الشحن.

انخفاض عائدات فنزويلا من النفط بنحو الثلث في 2016

أعلنت شركة النفط العامة الفنزويلية أول أمس السبت أن عائداتها من بيع النفط تراجعت 33.5% خلال عام 2016، بسبب هبوط أسعار النفط، في وقت تعيش فنزويلا أسوأ أزمة سياسية واقتصادية منذ عقود.

ويعتبر النفط الثروة الأولى في فنزويلا ويؤمن 96% من عائدات البلاد من العملات الصعبة.

ونقول شركة النفط الوطنية، بحسب وكالة «أ ف ب» الفرنسية إن عائدات النفط بلغت في العام 2016 نحو 48 مليار دولار، مقابل 72.17 مليار دولار في العام 2015.

وتشير البيانات إلى أن متوسط سعر برميل النفط الفنزويلي كان في 2016 عند 35.15 دولار، مقابل 44.65 دولار في 2015، ما يعني أن الأسعار تراجعت بنسبة 21%.

وصدرت فنزويلا 2.75 مليون برميل يوميا خلال العام 2016، في حين من المتوقع أن تبلغ صادرات فنزويلا، الغنية بالنفط، خلال العام 2017 مستوى 1.9 مليون برميل.

وتعيش فنزويلا بعد هبوط أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 كارثة سياسية واقتصادية، فقد وصل معدل التضخم إلى أكثر من 700%، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من الثلث مقارنة بمستويات عام 2013.

تقارير تشير إلى رغبة ترامب بفحص ممارسات الصين التجارية

دونالد ترامب

أفادت تقارير إعلامية، أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يعتزم البدء في فحص ممارسات الصين التجارية بصورة رسمية.

وقالت شبكة (سي إن إن) الإخبارية الأمريكية نقلاً عن موظفين رفيعي المستوى بالإدارة الأمريكية إن الرئيس ربما يعلن ذلك في واشنطن يوم الإثنين المقبل. وأنه أخبر نظيره الصيني شي جين بينج خلال مكالمة هاتفية تمت مساء أمس الجمعة (بالتوقيت الأمريكي) مقدما عما سيقوم به.

كان ترامب أعلن خلال حملته الانتخابية مرارا أنه سيعمل كرئيس للولايات المتحدة ضد الممارسات التجارية «غير العادلة» التي تقوم بها الصين.

وأضافت التقارير أن فحص الممارسات الصينية سيتعلق أساسا بما تتهم به بكين من سرقات هائلة لحقوق الملكية الفكرية.

ويقول تقرير لشبكة (إن بي سي) الإخبارية إن الولايات المتحدة تقدر الخسائر السنوية للاقتصاد الأمريكي بسبب البضائع المقلدة وقرصنة برامج تشغيل الكمبيوتر والتجسس الصناعي بأكثر من 255 مليار دولار.

وأضاف التقرير أن ترامب وجه الممثل التجاري للولايات المتحدة روبرت لايتزر قبل حوالي أسبوع للبدء بدراسة هذا الملف، إلا أن هذه البداية تأجلت بسبب التخوف من اعتراض الصين وقتها على قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول تشديد العقوبات على كوريا الشمالية بسبب برنامجها الصاروخي والنووي.

وصوتت الصين وهي شريك تجاري وحليف لكوريا الشمالية لصالح الإجراءات العقابية على بيونغ يانغ ما أتاح تصويتنا بالإجماع على القرار من جانب أعضاء المجلس.

أدى قرار الأمم المتحدة المترتب على المبادرة الأمريكية إلى تأجيج التوتر بين كوريا الشمالية وواشنطن استخدمت فيه اللغة العدائية على كلا الجانبين.

وما تزال الولايات المتحدة تأمل في أن تزيد الصين من ضغوطها على كوريا الشمالية لوقف تجاربها على الصواريخ بعيدة المدى.

ويرى المراقبون أن لحظة الإعلان عن الدراسة يثير التعجب بناء على هذه الخلفية، لأن الصين يمكن أن تشعر بأنها خدعت من جانب الولايات المتحدة بعد قيامها بهذا التصويت في مجلس الأمن، وفقًا لما نقلته شبكة «إن بي سي نيوز» للأخبار عن أحد الخبراء.

وجاء في وسائل إعلام أخرى أن الخطوة الأمريكية المزمعة يمكن أن تسيء إلى التعاون بين الصين وأمريكا في مساعي حل الأزمة في كوريا الشمالية.

يقوم ترامب حالياً بممارسة مهامه الرئاسية من نادي الجولف الخاص به في نيو جيرسي فيما وصف بـ «عطلة عمل» حيث تجرى تجديدات في بعض أجزاء البيت الأبيض.

لكنه أعلن أنه سيقطع العطلة يوم الإثنين المقبل ويعود إلى واشنطن ليدلي «ببيان هام».

عجز الميزانية السعودية يتقلص في الربع الثاني مع ارتفاع أسعار النفط

السعودية نجحت في تقليص عجز ميزانيتها

أظهرت بيانات أعلنتها وزارة المالية السعودية أمس أن عجز الميزانية في المملكة تقلص في الربع الثاني من العام بمقدار الخمس عن الفترة المماثلة من العام الماضي بفضل ارتفاع متوسط في الإيرادات نتيجة زيادة أسعار النفط.

وأظهرت البيانات تراجع العجز إلى 46.5 مليار ريال (12.4 مليار دولار) في الفترة من ابريل نيسان إلى يونيو حزيران مقارنة مع حوالي 58.4 مليار ريال قبل عام. وكان العجز زاد إلى 26.2 مليار ريال في الربع الأول من العام الحالي.

وقال مسؤولون سعوديون إن الأرقام تظهر أن أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم تحرز تقدما طيبا نحو إصلاح أوضاعها المالية التي تضررت بشدة جراء هبوط أسعار الخام في السنوات الثلاث الأخيرة.

وقال وزير المالية محمد الجدعان في بيان «تعكس الأرقام المالية المعلنة عن أداء الميزانية للربع الثاني التحسن في أداء المالية العامة للدولة بالإضافة إلى تأكيد التقدم المحرز في تحقيق أداء مالي يتسم بالتوازن في المدى المتوسط».

وأضاف «رغم أن التحديات الاقتصادية لا تزال قائمة إلا أننا واثقون من قدرتنا على تحقيق توقعاتنا بشأن العجز المالي لعام 2017».

وتوقعت الحكومة عجزا قدره 198 مليار ريال بما يعادل نحو ثمانية بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الجاري انخفاضا من عجز فعلي 297 مليار ريال في 2016.

وزادت الإيرادات ستة بالمئة عنها قبل عام لتصل إلى 163.9 مليار ريال (43.7 مليار دولار). ويرجع ذلك لارتفاع إيرادات النفط وعلى ما يبدو لم تحقق الرياض سوى تقدما محدودا نحو زيادة الإيرادات غير النفطية الضرورية في مسعاها طويل الأمد لتقليل الاعتماد على صادرات الطاقة.

وقفزت إيرادات النفط 28 بالمئة إلى 101 مليار ريال نظرا لارتفاع أسعار النفط العالمية بينما انكمشت الإيرادات غير النفطية 17 بالمئة إلى 62.9 مليار ريال.

بريطانيا تحتاج فترة انتقالية لمساعدة الشركات بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي

أكد وزير الخزانة البريطاني فيليب هاموند ووزير التجارة الدولية ليام فوكس أن بريطانيا في حاجة إلى فترة انتقالية لمساعدة الشركات على تعديل أوضاعها بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وأكد الوزيران في مقال بصحيفة «صنداي تليغراف» أن أي اتفاق سيكون واضحا، ولن يكون «بابا خلفيا» للبقاء ضمن الاتحاد الأوروبي.

ويُنظر إلى تعليقات الوزيرين على أنها محاولة لإظهار نوع الوحدة بين أصحاب الآراء المختلفة في الحكومة البريطانية.

وتتزامن هذه التعليقات مع سعي الحكومة حاليا لتحديد أهدافها المفصلة للخروج من الاتحاد.

ونشرت سلسلة من الأوراق من بينها واحدة هذا الأسبوع تتحدث عن مصير الحدود بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا بعد مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي.

وأكد هاموند وفوكس في مقالهما أن بريطانيا ستغادر بالتأكيد الاتحاد الجمركي والسوق الموحدة حينما تخرج من الاتحاد الأوروبي في مارس عام 2019.

وأوضحا أن وجود فترة انتقالية «مُحددة المدة» من شأنها أن «تعزز من مصلحتنا الوطنية وتمنح قطاع الأعمال وضوحا أكبر»، لكنهما حذرا من أن ذلك لن يمنع الخروج من الكتلة الأوروبية، وقال الوزيران: «كلانا واضحان من أنه خلال هذه الفترة فإن بريطانيا ستكون خارج السوق الموحدة وخارج الاتحاد الجمركي وستكون «دولة ثالثة» وليست طرفا في معاهدات الاتحاد الأوروبي».

وشددا على أن حدود بريطانيا «يجب أن تستمر في العمل بشكل سلس»، وأن البضائع التي تُشترى عبر الإنترنت «يجب أن تستمر في عبور الحدود»، وأن الشركات «يجب أن تظل قادرة على إمداد عملائها (باحتياجاتهم) عبر الاتحاد الأوروبي» في الأسابيع والأشهر التي تلي الخروج.